

## الفصل الرابع

### فصول عن الأضداد

لم يقصر لغويو العرب جهودهم على تأليف كتب مستقلة بل عقدوا أيضا أبوابا للأضداد من كتبهم الجامعة. ومن الطبيعي إننا لا نستطيع أن نغفل أو نحط من هذه الجهود، وإن كانت بحكم وضعها أقل شأنًا من الكتب المستقلة.

وقد وصلت إلينا خمس مجموعات تحتوى على أبواب مخصصة للأضداد، وهى بترتيب ظهورها: الغريب المصنف لأبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى بين عامى ٢٢٣ - ٢٣٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٢٧٠هـ، وسر العربية لعبد الملك ابن محمد الثعالبي المتوفى عام ٤٢٩، والمخصص لابن سيده المتوفى عام ٤٥٨، والمزهر للسيوطى المتوفى عام ٩١١هـ.

### الغريب المصنف

أما أبو عبيد القاسم بن سلام (١٥٧ - ٢٢٤) فاعتمد فى "باب الأضداد" من غريبه على أساتذته "أبى زيد، وأبى عبيدة، والأصمعى، وأبى محمد اليزيدى، والكسائى"<sup>(١)</sup> والثلاثة الأول خاصة. وأورد فى هذا الباب ٤١ ضدا، كلها موجود فى الكتب المستقلة بالأضداد. ولما كان اعتماده على أساتذته، كان يروى عنهم مباشرة، فصدر الباب بعبارة: "سمعت أبا زيد يقول". وأنواع الأضداد عنده قليلة، تتألف من الأضداد الحقيقية، وأضداد التفاضل، واللغات، والقلب، وصيغة أفعال.

وسار المؤلف على خطة إيراد اللفظ، ثم معنييه، ثم شواهد إن وجدت، ونسبة كل منها إلى قائله، وهو فى أغلب المواد قريب من أضداد ابن السكيت متفق معها. قال مثلا: "قال أبو زيد: طلعت على القوم أطلع طلوعا: إذا أقبلت إليهم حتى يروك. وقال: لملت الشيء ألقه لقا: إذا كتبتة فى لغة بنى عقيل،

(١) البغية ٣٧٦.

وسائر قيس يقولون: لمقته: محوته". وقال ابن السكيب<sup>(١)</sup>: قال أبو زيد: يقال: طلعت على القوم أطلع طلوعا: إذا غبت عنهم حتى لا يروك، وطلعت عليهم: إذا أقبلت إليهم حتى يروك. ويقال: لمقت الشيء ألمقه لقا: إذا كتبته في لغة عقيل، وسائر العرب يقولون: لمقته: محوته".

ولكنه كان يميل إلى الاختصار، فاختصر عبارة ابن السكيت، كما نرى في قوله: " فرع الرجل في الجبل: صعد، وفرع: انحدر، وقال معن بن أوس:

فساروا، فأما جل حبي ففرعوا جميعا، وأما حي دعد فصعدوا

ويروى: فأفرعوا، وأفرع في الحالين جميعا". وقال ابن السكيت<sup>(٢)</sup>: " فرع الرجل: أصعد، وفرع: انحدر، قال معن بن أوس:

فساروا: فأما جل حبي ففرعوا جميعا، وأما حي دعد فصعدا

ويروى: فأصعدا. ويروى: فأفرعوا. وقد أفرع الرجل: إذا انحدر من الجبل، وأفرع: إذا صعد، قال الشماخ:-

فإن كرهت هجائي فاجتنب سخطي لا يدركك إفراعي وتصعيدي

وقال رجل من العَبَلات من بني أمية:

إني امرؤ من يمان حين تنسبني وفي أمية إفراعي وتصعيدي

الرواية: وتصويبي". فحذف ما أورده في "أفرع" حتى التبس قوله ببعض الشيء، وحذف ما بعدها من شواهد. وكثيرا ما كان يحذفها اختصارا.

وبرغم هذا الاختصار، كان يزيد أحيانا على ما في أصداد ابن السكيت، مثل قوله: "قال أبو زيد: السُدفة في لغة بني تميم: الظلمة، والسُدفة، في لغة قيس: الضوء. وكذلك قال أبو محمد البيزدي، وأنشد للعجاج:

(١) ٣٢٣ — ٤ .

(٢) ٣١٣ .

## ”وأقطع الليل إذا ما أسدفا“

أى أظلم. وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة مثل ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار“. ولم يرو ابن السكيت<sup>(١)</sup> ولا أبو حاتم<sup>(٢)</sup> ولا ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> العبارة الأخيرة.

ولم يمنعه الاختصار من شرح شواهد، والالتفات إلى ما فيها من رواية. وكان يتفق مع ابن السكيت فى أكثر الشرح مع اختصاره. مثال ذلك فى قوله: ”قال الأصمعي: شعبت الشيء أصلحته، وشعبته: شققته. قال: والشعوب منه، وهى المنية لأنها تفرق. وأنشدنا لعلى بن غدير الغنوى:

وإذا رأيت المرء يشعب أمره شعب العصا ويلح فى العصيان

فساعد لما تعلقو فمالك بالذى لا تستطيع من الأمور يدان  
قوله: يشعب أمره: يعنى يفرقه ويشتته. وقوله: لما تعلقو، يقول: تكلف من الأمور ما تقهره وتطيقه“. وشرح ابن السكيت أو فى من ذلك، إذ قال<sup>(٤)</sup>:  
”قوله: يشعب أمره: يفرقه. يقال: شعبت أهواؤهم: أى تفرقت. وقوله: لما تعلقو: يعنى تكلف من الأمر ما تطيقه وتقهره، ويقال: هو عال لذلك الأمر: أى ضابط له قاهر“.

وتأتى مزايا هذا الباب من الأضداد من أنه يصحح بعض نقول ابن السكيت، كما فعل فى (لمق) إذ نسب معنى (محا) إلى قيس، موافقا بذلك أبا حاتم<sup>(٥)</sup> وابن الأنباري<sup>(٦)</sup>، ومخالفا قول ابن السكيت<sup>(٧)</sup>.

(١) ٤٣ ، ٣١٦ .

(٢) ١١٤٤ .

(٣) ٦٤٥ .

(٤) ٢٧٧ .

(٥) ١٣٧٢ .

(٦) ١٣٣ .

(٧) ٣٢٤ ، ٥٠ .

ويمتاز أيضا بأنه ينسب كثيرا من الأضداد التي أهملها ابن السكيت وأبو حاتم إلى أصحابها الذين قالوها، مثل أفد وأودع والمشيح وصارخ وهاجد وصرير وبثر وظن ووراء وغيرها.

ومن الطبيعي أن نضع فى مزاياه زياداته فى تضاعيف الشرح، والخطة التى اتبعها فى علاج الأضداد، وجعلته لا يعنى إلا بما اتصل بها، ويحذف ما عدا ذلك، ويقلل الشواهد، حتى صار الباب فى مرحلة متوسطة بين كتب ابن السكيت وأبى حاتم وابن الأنبارى الغاصة بالشواهد والمعلومات، وبين كتاب الصغانى الذى حذف الشواهد جميعها.

ولكننا نأخذ عليه تكرار مادة "وراء" وتبعها لها مادة "دون" مرتين: أولاهما فى منتصف الباب عن أبى عبيدة. ولن نعتذر عنه باختلاف الراوى لأنه كان يستطيع التنبيه إلى ذلك فى الموضع الأول، ويستغنى عن التكرار. والمأخذ الثانى عليه إيراد بعض الأضداد التى نقدما المؤلفون، مثل خنذيد وأسر، اللذين أوردهما أبو عبيدة، ونقدهما أبو حاتم، ونقل النقد أيضا ابن الأنبارى.

### أدب الكاتب

وأفرد ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦) بابا صغيرا من أدب الكاتب، "للمتضادين باسم واحد"<sup>(١)</sup> أورد فيه ٢٧ ضدا. ونهج على أن يقدم اللفظ المراد ثم معنويه المتضادين. واكتفى بذلك كثيرا، وفى مرات أخرى أورد شاهدا من الشعر، وكثيرا ما اكتفى بشرط واحد من الشاهد. ونسب فى أحد الأضداد قولاً لأبى عبيدة، وآخر للقراء. وأورد فى أحد الأضداد أيضا قولاً يبطل التضاد أخذه من أبى عبيد وإن لم ينبه إلى ذلك..

وأمثل له بقوله: "الجون: الأسود، وهو الأبيض، قال الشاعر:

(١) ١٧٧ - ١٨١ .

يبادر الجونة أن تغيبا

يعنى الشمس.

والصريم الليل، والصريم الصبح.

والسدفة الظلمة، والسدفة الضوء، وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار..

والجلال الشيء الكبير، والجلال الشيء الصغير."

### سر العربية

وأفرد الثعالبي (عبد الملك بن محمد ٣٥٠ - ٤٢٩) فى كتابه "سر العربية فى مجارى كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها" فصلا خاصا بالأضداد، سماه "فصل فى تسمية المتضادين باسم واحد"<sup>(١)</sup>.

وهذا الفصل قصير جدا كبقية فصول الكتاب، يحتوى على ثمانية أضداد فحسب. نهج المؤلف فى معالجتها، على أن يذكر الكلمة، ثم معنيها. قال مثلا: "الجون للأبيض والأسود، والقرء للأطهار والحيض، والصريم لليل والصبح..". واستشهد على ضدين فقط، أحدهما بيت من الشعر، والثانى بآية من القرآن: قال: الخيلولة للشك واليقين. قال أبو ذؤيب:

فبقيت بعدهم بعيش ناصب وإخال أنى لاحق مستتبع

أى وأتيقن. والسند المثل والضد، وفى القرآن: (وتجعلون لله أندادا) على المعنيين". وواضح من هذه الخطة أن المؤلف لا يريد إلا أن يأتى ببعض الأمثلة على الأضداد فى اللغة، إذ هى فى رأيه "من سنن العرب المشهورة" كما قال فى أول فصل الأضداد. فالأضداد عنده ليست مسألة أو مشكلة علمية تبحث، بل مسألة فرغ البحث منها، فهو يشير إليها فقط، ويمثل لها.

(١) ٥٦٥٢.

ونستطيع أن ندخل من كتابه ثلاثة فصول أخرى، لأن مؤلفي العرب  
القديم اعتبروا أمثالها من الأضداد، وهي "فصل في المفعول يأتي بلفظ الفاعل"  
و"فصل في الفاعل يأتي بلفظ المفعول"<sup>(١)</sup>. و"فصل في المدح يراد به الذم  
فيجري مجرى التهكم والهزل". ويحتوي الفصل الأول على سبع كلمات. ودرج  
فيه على ذكر الكلمة في عبارة، ثم يفسرها باسم المفعول. قال "تقول العرب:  
سر كاتم: أي مكتوم. ومكان عامر: أي معمور". ولم يورد الألفاظ الباقية في  
عبارات، بل في آيات قرآنية، والأخيرة منها في بيت الشعر، وفسرها  
كالكلمات الأولى. قال: "وفي القرآن لا عاصم اليوم من أمر الله" أي لا معصوم.  
وقال تعالى: ( خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ أَيْ مَدْفُوقٍ. وَقَالَ تَعَالَى "عَيْشَةُ رَاضِيَةٌ أَيْ  
مَرْضِيَّةٌ، وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: (حَرَمًا آمِنًا) أَيْ مَأْمُونًا. وَقَالَ جَرِير:

إِنَّ الْبَلِيَّةَ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَانْقَعِ فَوَادِكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ

أَيَّ مَنْ حَدِيثِ الْمَوْمِقِ".

ويحتوي الفصل الثاني على لفظين، ذكرهما المؤلف في آيتين، وفسرهما  
باسم الفاعل قال: قال تعالى: " (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا) أَيْ آتِيًا. وكما قال جل  
جلاله: (حجابا مستورا) أي ساترا".

ويحتوي الفصل الثالث على أربع عبارات، تجرى مجرى الاستهزاء في  
كتب الأضداد، والأخيرتان منها آيتان قرآنيتان. ولم يعلق المؤلف على الأقوال  
أو الآيات، ولم يفسرها لوضوح مقصده منها في عنوان الفصل. قال: "العرب  
تفعل ذلك (يريد الاستهزاء بالتضاد) فتقول للرجل تستجهله: يا عاقل. وللمرأة  
تستقبحها: يا قمر. وفي القرآن " ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ). وقال عز ذكره:  
( إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ)".

## المخصص

وأفرد ابن سيده (على بن إسماعيل ٣٩٨ - ٤٥٨) في كتابه "المخصص" <sup>(١)</sup> باباً للأضداد سماه "كتاب الأضداد". وعدّ ابن سيده هذا الباب كتاباً بالفعل، والأضداد مشكلة علمية جديرة بالبحث، فصدر الباب بمقدمة في بحثها. وتناول في هذه المقدمة تقسيم الكلام إلى مختلف ومترادف ومشارك، وعلل كل قسم منها. ووضع الأضداد في المشارك، وبين أن أصل وجودها اللغات والمجاز، ورد على منكريها كما رد على منكري الترادف. وأقام كلامه هذا في المقدمة على ما قاله سيبويه في أول كتابه، وشرح أبي على الفارسي لهذه الأقوال.

وأورد ابن سيده في بابه حوالى مئة ضد، اعتمد في الشطر الأول منها على أبى عبيد، وفي الثاني على ابن السكيت، وأورد في الجزء الأخير منها أضداداً من مصادر متفرقة. ولذلك نرى الشطر الأول يسير متفقاً مع ترتيب باب أضداد الغريب المصنف اتفاقاً تاماً، عدا مواضع متفرقة قليلة، زاد فيها ابن سيده مادة من مصدر آخر، أو اختل الترتيب فيها. ونرى الشطر الثانى يسير متفقاً مع ترتيب كتاب ابن السكيت تماماً، مع حذف المواد التى سبق اقتباسها من أبى عبيد، إذا كان الاثنان اشتركا فيها.

وسار ابن سيده على النهج الذى سار عليه أبو عبيد إلا أنه مال إلى الاختصار أكثر منه. وتمثل هذا الاختصار فى تغيير عبارته، وعبارة ابن السكيت، بما يضغطها ولا يخرجها عن معناها. نرى ذلك فى قوله <sup>(٢)</sup>: "يقال لقت الشيء الملقه: كتبتة، عقيلية، ولقته محوته، قيسية".

ونرى ذلك فى قوله <sup>(٣)</sup>: "المقوى: الذى لا زاد معه ولا مال له، والمقوى: المكثّر: يقال: أكثر من إتيان فلان فإنه مقو، والمقوى: الذى ظهره قوى".

(١) ١٣ : ٢٥٨ .

(٢) ٢٦ .

(٣) ٢٦٥ .

وحذف فى بعض المواضع عبارات ضرورية فى المادة، مثال ذلك قوله<sup>(١)</sup> :  
"السدفة: إلى الإسفار" فاقصر على العبارة الأخيرة من قول أبى عبيد، ولم  
يظهر وجه اعتباره المادة من الأضداد لما حذفه منها.

وتمثل الاختصار فيما حذفه من أشياء. فقد حذف أسماء اللغويين الذين روى  
الأضداد وذكرهم أبو عبيد وابن السكيت، واكتفى بنسبتها إلى أبى عبيد وابن  
السكيت. وكان أبو عبيد خاصة يحب أن يشير إلى الأضداد التى اتفق فيها  
بعض اللغويين، فحذف ابن سيده كل ذلك.

وحذف بعض الشواهد أيضا.

أما الشواهد التى ذكرها فحذف كثيرا من أسماء قائلها، وكان أبو عبيد  
وابن السكيت يذكرهم.

وآخر مظاهر الاختصار عدم تكريره اللفظ مع المعنيين المتضادين اكتفاء بذكره  
مرة واحدة فى أول المادة، فى بعض الأضداد، مثل : "شربت: بعث  
واشترت... دحت الشيء دوحا: جمعته وفرقته.

ولكن - برغم ميله إلى الاختصار - كان لا يحذف شرح الشاهد أو التعليق  
عليه، كما نرى فى شرى وشعب وجون وخلوف والظن وغيرها. وكان فى بعض  
المواضع يحذف الشاهد ويأتى بآخر بدلا منه، كما فعل فى "سواء".

ويمتاز هذا الباب - إلى جانب الاختصار - بما أتى به من أضداد زائدة على  
ما فى كتب ابن السكيت وأبى حاتم وابن الأنبارى. فقد رجع - للمرة الأولى فى  
تاريخ الأضداد - إلى معاجم اللغة الكبيرة، كجمهرة ابن دريد (دوح والعكوك  
وخفق وغيرها) والعين للخليل (الحصباء والزاهق) ورجع إلى علماء لم يؤلفوا فى  
الأضداد، ولكن التقطوا منها أشياء كابى حنيفة الدينورى (الزاهق) أو ألفوا  
منها، ولكن روى عنهم أضدادا ليست فى كتبهم كابن السكيت (الحرج). ولا  
يختلف علاجه لهذه الأضداد الزائدة عن علاجه لأضداد أبى عبيد وابن

(١) ٢٦٦ .

السكيت، غير أنه خصص لها الجزء الأخير من بابه، وإن تناثر منها شيء فى داخل كلامه المقتبس عن أبى عبيد وابن السكيت..

ولم يزد فى الأضداد وحدها، بل زاد أحيانا فى الشرح، مثل ما فى (أودع)، وأحيانا بإيراد بعض المشتقات التى لم يوردها سابقوه، مثل ما فى (المشيح)، وبعض الزيادات الأخرى التى نرى أمثلتها فى نهل، وشرى، ومثل، وظن، وسواء، وخشب وغيرها. وكان فى بعض الأحيان أو أكثرها ينسب هذه الزيادات إلى أصحابها.

وفى آخر الباب جمع ابن سيده بعض الألفاظ، وجعل عنوانها "ما هو فى طريق الضد". وهو فصل شبيه بالقرب من الأضداد أو ما يجرى مجراها، مما رأيناه فى كتب الأضداد. وأورد فيه بعض الألفاظ التى تختلف معانيها اختلافا يكاد يكون متضادا، مثل قوله: "سنح عليه الشيء يسنح سنوحا: سهل، وسنحت بالرجل: أخرجته". وروى أحد هذه الألفاظ عن ابن السكيت (وليس فى أضداده) وأحدها عن صاحب العين، وأحدها عن أبى زيد والخليل معا. ويحتوى الفصل على أربعة ألفاظ فقط.

وخلاصة القول إن هذا الباب من المخصص جدير باسم "كتاب الأضداد" الذى أطلقه عليه مؤلفه فهو لا يقل عن الكتب المستقلة فى شيء - لا فى مقدمة تبحث المشكلة، ولا عدد الأضداد أو علاجها أو شواهدا، أو ما إلى ذلك. بل مائلها فى العناية بما يجرى مجراها أيضا. ولكنه من الكتب التى تميل إلى الاختصار، فتركز اهتمامها بالأضداد، وما يوضح تضادها من شواهد وعلاج، فلا تكثر من الاستطراد، وتناول الأمور النحوية واللغوية والمعانى الأخرى للأضداد، وما مائل ذلك من أمور وجدناها فى بعض الكتب المستقلة. فهو فى مرحلة متوسطة بين هذه الكتب وبين كتاب الصغاني القاصر على متن الأضداد، أو هو بعبارة أدق؛ فى مرحلة متوسطة بين باب الأضداد عند أبى عبيد وكتاب الصغاني من حيث تناول، ولكنه يفوق باب أبى عبيد من حيث عدد الأضداد

التي يحويها. وأدق وصف له أنه أعظم باب من مجموعة لغوية فى عدد الأضداد، ومن أحسنها دقة تناول. ولا يعيبه غير بعض ما أجراه من حذف شديد فى بعض الأضداد القليلة حتى جعلها غير واضحة..

### المزهر

وأفرد السيوطى عبد الرحمن بن أبى بكر ٨٤٩ - ٩١١ فصلا من كتابه "المزهر" للأضداد، وعنوانه "النوع السادس والعشرون: معرفة الأضداد". وعالج السيوطى الأضداد علاج ابن سيده لها، أى عدها مشكلة لغوية تستحق البحث والنقاش. فقدم بين يدى فصله مقدمة تناولت تقسيم الكلام، وأقوال بعض اللغويين فى ذلك وفى الأضداد بنوع خاص، والدفاع عنها، والرد على منكريها. واقتبس أقواله هذه من علماء لم نرهم فى المخصص، مثل الكيا، وابن فارس، والمبرد. ثم انتقل من هذه المقدمة إلى الأضداد نفسها.

واعتمد السيوطى فى الجزء الأول من أضداده على ما رواه أبو عبيد فى الغريب المصنف، كما فعل ابن سيده. ولكنه حين انتهى من أضداد أبى عبيد لم يقتبس أضداد ابن السكيت مثله بل تتبع الأضداد فى بعض المعاجم مثل جمهرة ابن دريد، وديوان الأدب للفارابى، والصاحح للجوهرى، والجمال لابن فارس والقاموس للفيروزآبادى، وكتب الأمالى والرسائل الخاصة مثل أمالى القالى، ومجاز الكلام وتصاريفه لثعلب، وأدب الكاتب لابن قتيبة، ونوادى ابن الأعرابى والمقصود والممدود للأندلسى، والمشاكهة للأزدى، والأفعال لابن القوطية، ويتضح من هذا أن السيوطى خالف القدماء فى المراجع التى اعتمد عليها. فقد كانوا يستقون من كتب الأضداد نفسها، واستقى ابن سيده للمرة الأولى من بعض المعاجم. فلما جاء السيوطى أكثر من هذا الورد، وتوسع فيه حتى صار الأصل عنده.

ونهج السيوطى لنفسه أن يذكر اللفظ ومعنييه المتضادين، وقد يكرر اللفظ مع كل معنى. ولا يعنى إلا بما تعلق بالأضداد نفسها، أى يحذف الشواهد،

والشروح، والمشتقات وما إليها، فلا ذكر لها عنده، إلا في النادر جدا. فبابه من "متون الأضداد" أى من نوع كتاب الصغاني. يقول مثلا<sup>(١)</sup>: "اجلعب الرجل: إذا اضطجع ساقطا، واجلعبت الإبل: إذا مضت جادة. وبعث الشيء: إذا بعته من غيرك، وبعته: اشتريته. وشريت: بعته واشتريته. وشعبت الشيء: أصلحته، وشعبته: شققته، وشعوب منه، وهى المنية لأنها تفرق. والهاجد: المصلى بالليل، والهاجد النائم".

ولجأ فى الأضداد التى نقلها عن أبى عبيد إلى ترتيبها على قائلها. فقد نثر أبو عبيد أضداد كل لغوى نثرا دون أن يجمعها فى موضع واحد، فكانت عنده مختلطة بما يروى لغيره. فلما أدخلها السيوطى فى فصله، فصل كل نوع على حدة، وقدم أضداد أبى زيد فالأصمعى فأبى عبيدة فالكسائى فالأموى، فما رواه غير واحد، فأضداد أبى عمرو، فالأحمر. وكان واجبا عليه تأخير الأضداد المهملة إلى ما بعد أضداد الأحمر. ومن الغريب أن "الأحمر" لا يرد له ذكر فى فصل الأضداد من كتاب الغريب للمصنف الموجود فى أيدينا اليوم. وربما سقط الاسم من نسختنا، وكان فى نسخة السيوطى. إذ إن هناك بعض الاختلاف بين النسختين، فبينما تنسب نسختنا "شعب" للأصمعى ينسبها السيوطى لأبى زيد، وسقط من نسختنا أحد معنئى "أشكى" المتضادين، وهو موجود عند السيوطى.

ولكن السيوطى عندما ترك أضداد أبى عبيد اضطرب، ولم يفلح فى ترتيبها حتى على ترتيب الكتب التى أخذ منها، بل أورد ما وقع منها تحت نظره، ولو كان سبق ذكره. ولذلك تكررت عنده بعض المواد مرتين وأكثر، مثل "سوى" رواها عن أبى عبيد، وابن دريد، و"الغابر" رواها عن ابن دريد والجوهري، و"نصل" عن الفارابى والجوهري، وغيرها. فبلغت الأضداد عنده قريبا من مئة وعشرين، وهى فى الحقيقة أقل من ذلك كثيرا.

(١) ١ : ١٨٨ .

وختتم السيوطى فصله بفائدة ذكر فيها أسماء بعض من ألف فى الأضداد،  
ثم سرد أكثر مقدمة كتاب الأضداد لأبى بكر بن الأنبارى.

وخلاصة القول فى هذا الفصل إنه يضارع فصل ابن سيده، ولا يقلل من  
شأنه إلا استغناؤه عن الشواهد، فهو من هذه الناحية يوضع مع كتاب  
الصغانى، غير أن هذا يفوقه فى الترتيب والتنظيم وخلوه من التكرار.

## الخاتمة

### الأضداد ظاهرة غريبة.

فالذهن ينكرها للوهلة الأولى، ويأبى أن يصدق وجود لفظ واحد يدل على معنى وضده. فالمنطق العقلي يعرف الضدين بأنهما الأمران اللذان لا يقعان على شيء واحد، وفي وقت واحد. ومن ثم كانت الألفاظ الأضداد غريبة في ماهيتها. وعلى هذا الأساس أنكرها من أنكرها. ولكن هذا الأساس لم يمنع أن يؤمن بها جماعات من القدماء، وقلة من المحدثين. وكانت الفئة الأخيرة - أو أفراد منها - هي التي حاولت أن تعلل هذه الظاهرة الغريبة بالرجوع إلى التفكير البشرى في فطرته وسذاجته، أو بالتأمل في مراحل معينة من التاريخ البشرى أو التاريخ العربى القديم.

ولعل ظاهرة لغوية أخرى لم تقابل بمثل سوء الفهم الذى أحيطت به ظاهرة الأضداد. فمنذ عهد مبكر، اختلف اللغويون فيها، ولا زالوا مختلفين. فإذا تأملنا ما دار بينهم من نقاش وجدنا ألفاظهم وعباراتهم تتنافر وتتصادم، والمؤدى الأخير لما يقولون واحد. فهم يتجادلون حول تصورين لا تصور واحد، وفي مجالين لا مجال واحد. ولو تحدثوا عن تصور واحد، وفي داخل مجال واحد. لهدأ كثير من الخصومة، وبطل كثير من الأدلة، وربما ضاع الخلاف.

فقد كان المنكرون للأضداد ينظرون فى مجال ضيق لا يتجاوز أية لهجة قبلية على حدتها. ولما لم يعثروا على أضداد فى داخل اللهجة الواحدة أنكروا الأضداد برمتها. وأبوا أن يسموا بالأضداد ما جاء دالا على معان متضادة فى لهجات قبلية مختلفة، وإن ضمتها اللغة العربية بعد.

وقصر المنكرون تصورهم على الألفاظ فى وضعها الأول. وأعلنوا أنهم لم يجدوا لفظا واحدا وضعه العرب حين وضعوه دالا على معنيين متضادين. أما إذا كان الاستعمال أو التبدلات اللغوية أو التغييرات الصرفية قد أدت بعد ذلك إلى

أن تزول الفوارق بين بعض الألفاظ ذوات المعانى المتضادة، فتبدو الآن فى صورة واحدة، ومتضادة المعنى، فليس ذلك من الأضداد عندهم.

ونستطيع أن نقول: إن كل لفظ توفر له سبب ما فادى به إلى الدلالة على معنيين متضادين يابى المنكرون أن يسموه ضدا، مهما كان هذا السبب: لهجات قبلية، أو حذفاً، أو تخفيفاً أو إبدالاً، أو إعلالاً، أو مجازاً، أو تفاعلاً وتطهيراً، أو ما شاكل ذلك من أمور. وإنما الضد عندهم يجب ألا يكون هناك سبب فى دلالة هذه، بل وضع أصلاً لها.

أما المؤيدون للأضداد فوسعوا نظرتهم ومجالهم. نظروا إلى اللغة العربية فى شمولها وعمومها. فلفت نظرهم وجود هذه الفئة من الأضداد. ثم لم يعنوا بالبحث عن أسبابها أو - إن شدنا الدقة - لم تهتمهم الأسباب - فقد عرفوا أسبابها الظاهرة. وأعلن أكثرهم أن كثيراً من الأضداد آتية من اللهجات القبلية، وكشفوا عن كثير من هذه الطائفة من الألفاظ. ولا خلاف بينهم وبين المنكرين غير أنهم ارتضوا تسمية هذه الألفاظ القبلية بالأضداد، ولم يرتضها الآخرون.

كذلك لم يقصر المؤيدون نظرهم على الألفاظ عند وضعها الأول، بل أغفلوا هذا الوضع عامدين إذ لا أهمية له عندهم. وأمعنوا النظر فى الألفاظ العربية التى يسمعونها، ويتحدثون بها، ويدونون ما يدونون. فوجدوا فيها فئة من هذه الألفاظ، التقطوها ومنحوها اسم الأضداد، دون أن يابهاوا للأسباب التى أدت بها إلى ذلك، ودون أن ينكروا هذه الأسباب. بل لقد شارك بعضهم كقطرب فى الكشف عن بعضها كالتوسع وما شاكله، لأن وجود سبب للتضاد لا يتنافى عندهم مع التسمية.

ولعل الإجابة عن الأسئلة التالية تزيل كل لبس أمام المتنازعين:

١ - هل توجد فى العربية الفصحى التى نعرفها اليوم ألفاظ ذوات صورة واحدة، ومعنيين متضادين؟ أعتقد أن أحدا لا يستطيع أن ينكر هذا الوجود.

٢- هل تعد هذه الألفاظ ظاهرة خاصة يجدر بها التسجيل بين الظواهر اللغوية؟ أعتقد أن أحدا لا ينكر هذا أيضا. وأضيف إلى ذلك أن هذه الظاهرة لا تنفرد بها اللغة العربية، بل توجد في بعض اللغات السامية كما كشف بعض المستشرقين، وفي بعض اللغات الأوربية كما كشف الأستاذ عبد الفتاح بدوى، وإذن فوجود الأضداد ليس منقصة للغة العربية، كما ظن الشعوبيون قديما، وكما يفهم من أقوال بعض المستشرقين حديثا، مما كان واحدا من الدوافع - في اعتقادي - التي حملت عبد الفتاح بدوى على المغالاة في رفض الأضداد.

٣- هل تستحق هذه الظاهرة تسمية خاصة؟ أعتقد أن كل ظاهرة مهما كان شيوعها يجدر بها أن يكون لها اسم خاص. أما المؤيدون فقد سموها "الأضداد"، فإذا كان المنكرون يجدون لها تسمية أكثر ملاءمة، فأهلا بها.

٤- هل الأضداد بالشيوع الذى صوره القدماء؟

واضح من الدراسة الماضية أن تصور الأضداد اختلف من وقت لآخر، ومن رجل إلى رجل، فضاقت حيننا واتسع آخر. فكان تصور الأضداد ضيق المجال فى بادئ الأمر عند المتحدثين فيها دون أن يحاولوا لها جمعا أو تدوينا. ولكن هذا التصور اتسع اتساعا غريبا عند أول مؤلف فى الأضداد: قطرب، فشمّل شتاتا غريبا من الألفاظ، مما يدل على أن قطربا لم يكن يحسن تصور الأضداد، ولا أحسن وضع الحواجز الفاصلة بينها وبين غيرها. واضطر أكثر من جاء بعد قطرب إلى تضيق المجال الذى وسعه، ونفى كثير من الفئات والألفاظ التى أدخلها فى كتابه. فأخذ تصور الأضداد فى الوضوح، وحدودها فى البروز. ثم اتسع المجال مرة أخرى عند ابن الأنبارى خاصة بما أدخل من أنواع جديدة من الأضداد. وإذن فالمجال كان متغيرا عند القدماء، وما أظن إلا أنه كذلك عند المحدثين، وإن كان أضيق عندهم منه عند القدماء.

٥- هل نعد كل الأنواع التى اتفق عليها القدماء من الأضداد؟

أعتقد أن أحدا لا يجادل في أن ذلك مستحيل، وأن بعض ما عده القدماء من الأضداد لا يستحق هذه التسمية. وأضرب أمثلة لذلك بما يلي:

أ - ما اختلف في تفسيره من الآيات، والأشعار، والأقوال. فالاتفاق تام بين اللغويين أنه لا يوجد فيها لفظ ذو معنيين متضادين، وإنما جاء التضاد من اختلاف الناس في فهم هذه العبارات في مجموعها. ومثال ذلك الآية التي أوردناها سابقا: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه). فقد اختلف المفسرون فيما يتعلق به الجار والمجروى (من آل فرعون). فذهب بعضهم إلى أنه متعلق بمحذوف صفة لـ (رجل)، فصار القائل عندهم رجلا مؤمنا، من أقرباء فرعون، يكتم إيمانه عن الناس جميعا. وذهب بعضهم إلى أنه متعلق بالفعل (يكتم) وأن الآية حدث فيها تقديم وتأخير، وأن الترتيب العادى لها: قال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون، فصار القائل عندهم رجلا مؤمنا، غير أنه يخفى هذا الإيمان عن آل فرعون. وليس هذا وأمثاله من الأضداد في شيء.

ب - ألفاظ وعبارات التفاضل والتطير والاستهزاء. فإننا يجب أن نعترف أن المتحدث قد يتكلم على واقع ذهنى، يصدق أحيانا على الواقع الخارجى ولا يصدق أخرى. فالمتحدث (المتفائل أو المتطير) يكره الواقع الخارجى، ويحاول أن يتجاهله، فيوفر لنفسه كل السبل التى تؤدى به إلى نسيانه. ومن أهمها عدم التحدث عنه أو إعطاؤه اسما آخر لا يدل عليه. وإذن فالمتفائل حين يسمى المدوغ سليما، والمريض معافى، لا يريد الصورة التى يكرهها، بل الصورة التى يحبها. فاللفظ إذن مستعمل فى معناه الأصلى، وإن كان لا يتفق مع الواقع الخارجى. أضيف إلى ذلك أن المتحدث يريد أن يرسم فى ذهن المستمع صورة متفائلة. فاللفظ لا يدل إلا على معناه الأصلى عند المتكلم والمستمع كليهما، وإن كان معناه ذهنيا لا واقع له فى الخارج. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كان هناك تفاؤل أو تطير أو استهزاء. وإذن ليس هذا وأمثاله من الأضداد فى شيء.

ج - ما وضع فى الأضداد تعسفا أو تكثرا، مثل الألفاظ التى تختلف معانيها دون أن تتضاد، والألفاظ التى تتضاد معانيها بسبب ما يتعلق بها من أدوات كـرغب عن وإلى، وانصرف عن وإلى، وغيرهما.

٦ - ما السبيل إلى معرفة اللفظ الجدير باسم الضد؟

أعتقد أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو المعنى الذى يدل عليه اللفظ. وهنا احترز فأقول المعنى الحق للفظ. وأعنى بهذا الاحتراز أمثال هذه الألفاظ التى لم يحسن بعض اللغويين التنبه إلى معناها الحق، ونسبوا إليها معانى بدت متضادة. فالصريم هو الوقت المنقطع، أعنى الوقت المنقطع من وقت آخر، كالليل ينقطع من النهار، والنهار ينقطع من الليل، وليس الصريم الليل خاصة ولا النهار خاصة. والدليل الجلى على ذلك أصل اللفظ، ومعناه، فأصله الصرم ومعناه القطع.

والسدفة ليست ظلمة حالكة ولا ضوءا مشرقا، بل هى الظلمة التى ينبعث فيها الضوء، أو الضوء الذى تشوبه الظلمة، هى اختلاط الظلمة بالضوء، سواء كان هذا عند دخول الليل أو انبلاج الصباح.

وأمثال ذلك كثيرة، فطن إليها بعض القدماء أنفسهم، كما فعلوا فى الماتم والطرب وغيرهما. وليست هذه الألفاظ من الأضداد فى شىء.

وإذن فما وجدنا معانيه تؤول إلى معنى واحد لا تضاد فيه يجب أن نخرجه من الأضداد. وما دل من الألفاظ على معنى واحد: سواء كان معنى خارجيا أو ذهنيا، يجب أن نخرجه من الأضداد.

وإنما يجب أن يكون الضد لفظا واحدا، ذا صورة واحدة، ومعنيين متضادين حقا لم يمكن الجمع بينهما. تلك هى الصورة الصحيحة للأضداد، وذلك هو السبيل القويم إلى تطبيقها.

obeikandi.com

## المراجع المطبوعة

- ١ - الأصفى، أبو سعيد عبد الملك بن قريب : الأضداد، طبع بيروت ١٩١٣.
- ٢ - ابن الأنبارى ، أبو بكر محمد بن القاسم: الأضداد، طبع الكويت ١٩٦٠.
- ٣ - الثعالبي: سر العربية فى مجارى كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها، طبع المكتبة التجارية ١٩٣٨.
- ٤ - الخليل بن أحمد : العين، مصور بمكتبة المجمع العلمى العراقى ببغداد، وطبع ببغداد بدءاً من سنة ١٩٦٧.
- ٥ - ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: الجمهرة، طبع حيدر آباد بالهند.
- ٦ - ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك: الأضداد ، المطبعة الحيدرية بالنجف ١٣٧١ / ١٩٥٢ فى نفائس المخطوطات.
- ٧ - الرازى، أبو الحسن أحمد بن فارس: الصحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، طبع بيروت ١٩٦٤ - ١٣٨٣.
- ٨ - السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد: الأضداد، طبع بيروت ١٩١٣.
- ٩ - سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، طبع بولاق ١٣١٦.
- ١٠ - ابن سيده: المخصص، المجلد ١٣، طبع بولاق.
- ١١ - السيوطى: المزهرفى علوم اللغة وأنواعها، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.
- ١٢ - الصغاني، أبو الفضائل الحسن بن محمد: الأضداد - طبع بيروت ١٩١٣.
- ١٣ - أبو الطيب اللغوى الحلبي عبد الواحد بن على : الأضداد فى كلام العرب، طبع دمشق ١٣٨٢ - ١٩٦٣.
- ١٤ - عبد الفتاح بدوى : دائرة المعارف الإسلامية، مادة أضداد (الطبعة العربية).

- ١٥ - ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري : أدب الكاتب، ط  
الرابعة - ١٣٨٢ / ١٩٦٣.
- ١٦ - قطرب، أبو علي محمد بن المستنير: الأضداد، في مجلة Islamica ،  
المجلد الخامس، سنة ١٩١٣، من ص ٢٤٧ إلى ٢٩٣.
- ١٧ - المبرد : الكامل، طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ١٨ - منصور فهمي: الأضداد، مجلة اللغة العربية (الملكي)، الجزء الثاني، صفر  
١٣٥٤ - مايو ١٩٣٥.

### المخطوطة

- ١ - أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلواني: الكأس المروق، مخطوط بدار الكتب  
المصرية.
- ٢ - عبد الله بن محمد بن القاضي: منبه الرقاد في ذكر جملة من الأضداد،  
مخطوط بدار الكتب المصرية.
- ٣ - عبد الله بن نجا الإبياري: دورق الأنداد في نظم أسماء الأضداد، مخطوط  
بدار الكتب المصرية.
- ٤ - أبو عبيد القاسم بن سلام: الغريب المصنف. مصور بمكتبة مجمع اللغة  
العربية بالقاهرة.
- ٥ - محمد المدني : الأضداد. المكتبة السلিমانيّة بالآستانة، في مجموعة تحت  
رقم ١٠٤١، يبدأ الكتاب من وجه ورقة ٩٨ إلى وجه ورقة ١٠٣.

## المراجع الأجنبية

- 1- Abel: Über den gegensinn der Urworte, Leipzig 1884.
- 2 - Giese: Untersuchungen über die Addad auf Grund von Stellen aus alterabischen Dichtern, Berlin 1894.
- 3 H. Hirschfeld: The Journal of Royal Asiatic Society, 1895.
- 4 Landau: Die Gegensinnigen Wörter in Alt-und Neuhebräisch, Berlin 1896.
- 5 Landberg, Le Conte de: La langue Arabe et ses dialects, Leide 1905.
- 6 Leguest: Etudes sur les formations des racines semitiques, Paris 1858.
- 7 Noldeke: Wörter mit Gegensinn (Addad), Neue Beiträge zur Semitischen Sprachwissenschaft, Strassburg 1910
- 8 Th. M. Redslob: Die Arabischen Wörter mit entgegengesetzten Bedeutungen, Göttingen 1873.
- 9 Weil: Addad, in Encyclopydia of Islam.

obeikandi.com

# الإتباع

obeikandi.com

## دلالة الإتيان

الإتيان ظاهرة لغوية عامة لا تنفرد بها اللغة العربية، بل تنبه من عرف غير العربية من القدماء إلى وجودها في هذه اللغات، فقال أحمد بن فارس<sup>(١)</sup>: " وقد شاركت العجم العرب في هذا الباب". ونستطيع نحن أن ندرج تحت "العجم" من نعرف لغته من الشعوب الأوروبية من الإنجليز والفرنسيين.

وظن اللغويون منذ عهد مبكر إلى ظاهرة الإتيان. فأورد أبو عمرو بن العلاء رأس مدرسة البصرة أمثلة منها. جاء في كتاب أبي الطيب اللغوي<sup>(٢)</sup>: " قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقول لآخر: إنك لتحسب الأرض على حيصا بيصا، بكسر أوله.. وقاتل أبو عمرو: يقال: رجل طب لب. وهو العالم.. " وذكر أبو الطيب أيضا مثالا منه عن رأس مدرسة الكوفة، قال<sup>(٣)</sup>: " حكى اللحياني عن أبي جعفر الرؤاسي أنه يقال للرجل: إنه لمجنون مخنون..".

وطبيعي أن يلقف تلاميذهما عنهما هذه الأمثلة، ويسعوا وراء نظائرها، ثم يمنحوها تلاميذهم. فتورد في كتب الإتيان أسماء يونس بن حبيب والأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وقطرب وأبي عمرو الشيباني والفراء والأحمر واليزيدي وابن الأعرابي، وتشير المعاجم إلى ما تعالج من أمثله، منذ العين للخليل. بل أفرد ابن دريد في جمهرته فصلا للإتيان<sup>(٤)</sup>.

(١) الصاحي ٢٦٦. الثعالبي: فقه اللغة ٥٦٦. السيوطي: المزهري ١: ٤١٤.

(٢) الإتيان ١٤، ٧٧.

(٣) الإتيان ٣٩.

(٤) ٣ — ٤٢٩.

وبالرغم من ذلك، اختلف العلماء فى تصورهم للإتباع نتيجة اختلافهم فى الصفات التى اشترطوا توفرها فى الألفاظ التى يمكن إدخالها فيه. ويحسن بنا - حين نرغب فى تتبع هذه الشروط - أن نعالجها وفق التصنيف التالى:

١ - من حيث المعنى: (أ) ذهب جماعة من المتقدمين إلى أن اللفظ التابع لا معنى له أصلاً. وأقدم من وصلت إلينا منه أقوال تذهب هذا المذهب ابن الأعرابى (٢٣١هـ). قال ثعلب فى أماليه<sup>(١)</sup>: قال ابن الأعرابى: " سألت العرب: أى شىء معنى شيطان ليطان؟ فقالوا: شىء يُقَدُّ به كلامنا": أى نشده. وتابعه الحسن بن بشر الآمدى (٣٧١هـ) الذى أعلن<sup>(٢)</sup>: التابع لا يفيد معنى أصلاً، ولهذا قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن معنى قولهم: بَسَنَ، فقال: لا أدرى ما هو". وسار وراءهما فى هذا الطريق ابن الدهان<sup>(٣)</sup> الذى رأى أن التابع غير مبين معنى بنفسه عن نفسه. ويكاد هذا القول يكون ما قاله فخر الدين الرازى، وإن صب كلامه على إنكار الترادف بين التابع والمتبوع حين قال<sup>(٤)</sup>: " ظن بعض الناس أن التابع من قبيل المترادف لشبهه به. والحق الفرق بينهما، فإن المترادفين يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت، والتابع لا يفيد وحده شيئاً، بل شرط كونه مفيداً تقدم الأول عليه".

وخالفت جماعة أخرى من ذكرتهم، ولم يشترطوا عدم المعنى، إذ رأوا أن التابع قد يكون له معنى وقد لا يكون. وينتمى إلى هذه الجماعة أبو على القالى، وأبو الطيب اللغوى، وأحمد بن فارس، وابن برى، والتاج السبكي. قال الأخير يرد على الآمدى<sup>(٥)</sup>: " التحقيق أن التابع يفيد التقوية، فإن العرب لا تضعه

(١) السيوطى: الزهر ١: ٤١٤، ٤١٦. وانظر أحمد بن فارس: الصحاحى ٢٦٦، والإتباع ٢٨.

(٢) الزهر ١: ٤١٥.

(٣) الزهر ١: ٤٢٤.

(٤) الزهر ١: ٤١٥.

(٥) الزهر ١: ٤١٦.

سدى. وجهل أبى حاتم بمعناه لا يضر، بل مقتضى قوله: أنه لا يدري، معناه أن له معنى، وهو لا يعرفه."

وعندما نتتبع أمثلة الإتياع عند أبى الطيب اللغوى نخرج بصور مفصلة محددة. فإننا نجد عنده أمثلة لا معنى للتابع فيها ويمنحها اسم الإتياع لأنها الأصل فيه. قال<sup>(١)</sup>: " قال قطرب: يقال: بَسَلًا وأَسَلًا: أى حرام محرّم. والبسل هاهنا الحرام، والأسل إتياع. قال الشاعر:

أيثبت ما قلت، وتلغى زيادتي      يدى - إن أسيغت هذه لكم - بسل

أى بيعتى التى أعطيتكم يدى بها حرام عليكم.. وإنه لكثير بثير بَذِير بَجِير: كله إتياع.. ويقال مكان عمير بجير. فالعمير من العمارة، فَعِيل بمعنى مفعول، وبجير إتياع...".

ونجد أمثله أخرى للتابع فيها معنى معروف، غير أنه لا يستعمل بصيغته هذه، وبمعناه هذا منفردا، بل لا بد أن يجتمع مع اللفظ الذى يتبعه. ويمكن أن نقسم هذه الأمثلة إلى قسمين: (أ) قسم يكون فيه التابع مرادفا للفظ المتبوع. قال: "ويقال يوم عكيك"<sup>(٢)</sup> أكيك، ويوم عَكْ أكَ: إذا كان شديد الحر. والأكيك بمعنى العكيك، إلا أنه لا يفرد. قال الراجز:

يوم عكيك يعصر الجلمودا      يترك حُمران الرجال سودا

وليلة غامدة غمــــودا      سوداء تُعشى النجم والفرقودا

وإنه لكثير بثير.. والبشير من قولهم: ماء بَثُر: أى كثير. إلا أنه لا يقال: شىء بثير أى كثير إلا على وجه الإتياع.. ويقال: مائق دائق، من قوله: رجل مَدوق: أى محمق، والدُّوق الحُمق، وكذلك الموق. يقال: ماق الرجل يموق موقا. قال الراجز:

(١) ٥، ١٣، ٢٠.

(٢) ٨، ١٣، ٤٢.

يا أيها الشيخ الكثير الموت أم بهن وَصَح الطريق

ولا يتكلم بالدائق مفردا. ويقال: إنه ليموق مَواقَة ومُوقا، وداق يدوق دواقَة ودُوقا أيضا.

(ب) والقسم الثانى لا يرادف فيه التابع متبوعه بل يخالف معناهما، غير أنه لا يفرد أيضا بصيغته ومعناه المرادين فى الإِتباع. قال<sup>(١)</sup>: "ويقال: شحيح أنيح: من قولهم: أنح بحمله يأنح أنوحا: إذا تزحُر به من ثقله، ولا يفرد الأنيح.. ويقال إنه لشحيح بحيح، وهو من البحة. ولكن لا يجوز إفراده.. تقول العرب: لا بارك الله فيه ولا تارك. ولا يقولونه إلا هكذا. فهو - وإن كان مأخوذا من التُّرك - فلا معنى له فى هذا الموضع إلا الإِتباع".

ولا يعطينا كتاب أحمد بن فارس مثل هذه الصورة الواضحة. ولعل سبب ذلك أنه لم يفرد للإِتباع. بل جعله - كما يبين من عنوانه - "للإِتباع والمزاوجة". وقد يتبادر إلى الذهن أن المؤلف يعدهما شيئا واحدا. ولكن ذلك غير صحيح. فهو يعلن فى السطر الأول من كتابه<sup>(٢)</sup>: "هذا كتاب الإِتباع والمزاوجة، وكلاهما.... "فيفرق بينهما، كذلك يورد فى داخل الكتاب من التعليقات ما يؤكد هذه التفرقة. قال<sup>(٣)</sup>: "قال الأصمعي: رجل خَيَاب تياب. قال: خياب: من خاب، وتياب تزويج، وهو يصلح أن يكون إتباعا".

ولم يقتصر المؤلف على المزاوجة. بل أورد فى كتابه أمثلة قليلة مما سماه "الأسجاع" و"الأمثال". على الرغم أنه أعلن فى آخر الكتاب أنه خصص لها كتابا. قال<sup>(٤)</sup>: "وسترى ما جاء فى كلامهم فى الأمثال، وما أشبه الأمثال من حِكْمهم على السجع، فى كتاب "أمثلة الأسجاع"، إن شاء الله تعالى" وعلى

(١) ٧، ١٧، ٢٨.

(٢) ٢٨.

(٣) ٢٩.

(٤) ٧٠.

الرغم أنه يعترف أن الأسجاع ليست من صنف الكتاب، قال<sup>(١)</sup> : "ومن الأسجاع. وليس من هذا الباب: قول بائع الدابة: برئت إليك من الجماع والرماح".

وأورد ما سماه تأليفا للكلام، وتأكيذا، دون أن يبين ماذا يقصد من ذلك، وما صلته بالإتباع، قال<sup>(٢)</sup> : "ومما يؤكد به تأليف الكلام قوله: أرب فلان، وألب، فهو مُربٌ ومُلبٌ: إذا أقام". وقال<sup>(٣)</sup> : "لا أفعله سَجيس عَجيس: يريدون الدهر. الأصمعى: لا آتيك سَجيس عَجيس: أى الدهر، وسَجيسه: آخره، ومنه قيل للماء الكدر: سَجيس، لأنه آخر ما يبقى. والعجيس تأكيد، وهو فى معنى الآخر". بل أكثر من ذلك أورد ما ليس بإتباع، وما ليس من الكتاب. قال<sup>(٤)</sup> : "ومن ذلك - وليس بإتباع - رجل أشق أمق خبَق: للطويل". وقال<sup>(٥)</sup> : "وذرق الطائر ومزق وزرق وخذق، وليس من الباب".

يبين لنا هذا أن كتاب ابن فارس يضم خليطا من العبارات، حار فيها المؤلف نفسه، وأعطاهما أسماء متعددة وأدخلها فى كتابه، وهو يؤمن أن بعضها على الأقل لا يتصل بموضوع الكتاب. ولا يقف الأمر عند هذا بل نجد الصورة المبهمة المختلطة نفسها فيما سماه بالإتباع. إذ نستنتج من بعض أقواله أن التابع لا معنى له. قال<sup>(٦)</sup> : "يقولون: هو مليح قزيع، وهذا إتباع. وقد يكون من أقزاح القيدر وهى الأفحاء... يقال جائع نائع، الكسائى: هو إتباع. ويقال: هو العطشان.. أبو زيد: هو تافه نافه: أى حقير، كذا قاله فى الإتباع. وقد يمكن أن يقال: اشتقاقه من نفهت نفسه، أى أعيت وكلت".

(١) ٣٧، ٤٣.

(٢) ٣٠.

(٣) ٤٩.

(٤) ٦٠.

(٥) ٦١.

(٦) ٣٥، ٥٤، ٦٨.

ونستنتج من بعضها الآخر أن التابع له معنى معروف، ولا يهم أن يكون هذا المعنى مرادفاً لمعنى المتبوع أو مختلفاً عنه. قال مثلاً<sup>(١)</sup>: "للحياني: ما عنده على أصحابه تعريج ولا تعويج: أى إقامة... وفلان لا يُغير ولا يُمير، يقال للميرة الغيرة أيضاً.. ويقال ذهب حَبْرَه وَسَبْرَه. الحبر والسبر: الجمال والبهاء". وقال<sup>(٢)</sup>: "تقول العرب: إنه لساغب لاغب. فالساغب: الجائع. واللاغب: المعبى الكال... ويقولون: حَبَبٌ ضَب. فالضب: البخيل الممسك. والخب: من الخب.. وما عنده غَيْضٌ ولا فيض: أى كثير ولا قليل. ويقال: الإعطاء والمنع".

٢- من حيث الصورة: أقدم من تناول هذا الجانب صراحة أبو على القالى، الذى فطن إلى اتحاد الحرف الأخير فى التابع والمتبوع، أو ما سمى بعد ذلك اتحاد الروى. قال عن العرب<sup>(٣)</sup>: "مذهبهم فى الإتياع أن تكون أواخر الكلم على لفظ واحد مثل القوافى والسجع".

ولكن أبا الطيب وابن فارس رويًا إتباعًا لم يلتزم الروى الواحد. قال أبو الطيب<sup>(٤)</sup>: "يقال فى الدعاء عَلَى الرَّجْلِ: جُوعًا وَجُودًا وَجُوسًا. فالجود هو الجوع بعينه. وقولهم جوسًا إتباع". وقد نبه ابن فارس على هذه الظاهرة الشاذة عندما أورده، فقال<sup>(٥)</sup>: "ومما لم يجىء على روى الأول جوعًا له وجودًا وجوسًا". ودفعه هذا إلى عدم اشتراط الروى الواحد.

وفطن ابن فارس أيضا إلى أن أكثر الإتياع يتمثل التابع والمتبوع فيه فى الوزن وإن كان ذلك ليس بالشرط الواجب. فقد أورد فى الإتياع<sup>(٦)</sup>: "يقولون:

(١) ٤٢، ٣٤.

(٢) ٥٢، ٢٩.

(٣) الأمالى ٢: ٢١٧.

(٤) ٣٥.

(٥) ٥٤.

(٦) ٣٨.

وهو لك أبدا سَمَدا سَرْمَدا..“ وأكثر أبو الطيب من أمثلة الإتياع غير المتماثل الوزن. مثل <sup>(١)</sup>: “يقال: لا دَرَيْت ولا أَلَيْت. مقصور أوله... ويقال: جوعا دَيْقوعا، إذا دُعِيَ على الإنسان.. وَيُسَبَّ الرجل فيقال: رَغَمَا دَغَمَا شَيْئُغَمَا. وفعلت ذلك على رَغْمه ودَغْمه وشنغمه“. ولذلك يحق لنا أن نقول إن تاج الدين السبكي أخطأ حين قال <sup>(٢)</sup>: “فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع“.

ويؤكد لنا هذا أن أحسن تعريف ينظر إلى هذا الجانب للإتياع هو ما جاء به أحمد بن فارس، وأخذه منه الثعالبي حين قال <sup>(٣)</sup>: “الإتياع: أن تتبع الكلمة على وزنها أو روبها إشباعا وتوكيدا“. فإذا كان اتحاد الروى غير لازم، واتحاد الوزن غير محتم، فإن الإتياع لا يخلو منهما معا.

٣ - من حيث التعبير: أجمع الذين تعرضوا للإتياع على أن اللفظ التابع لا ينفصل عن المتبوع، سواء كان له معنى أو لم يكن، ولا يجيء فى التعبير منفردا مطلقا. واتخذ أبو الطيب من انفراد الكلمة الثانية المقياس الذى اعتمد عليه فى الفصل بين الإتياع والتوكيد. فما لم ينفرد فيه اللفظان سماه إتياعا. وما انفرد فيه اللفظ الثانى سماه توكيدا. ولكن ابن فارس أقر فى مرة واحدة وجود إتياع ينفرد. قال <sup>(٤)</sup>: “ويقال: خراب يباب. وقد يُفرد البياب. قال عمر بن أبى ربيعة:

كست الرياح جديدها من تُربها      دُقَقَا وأصبحت العِراض يبابا

فهذا إتياع إلا أنه أفرده. أما أبو الطيب فقد تخلص من هذا المأزق بأن جعل أمثاله فى التوكيد <sup>(٥)</sup>.

(١) (١٠، ٤٢، ٥٨.

(٢) المزهري ١: ٤١٦.

(٣) الصحاحى ٢٢٦. فقه اللغة ٥٦٦.

(٤) ٢٩.

(٥) ١١١.

واشترط الكسائي وأبو عبيد وابن برة ألا يعطف الإتياع بأداة. قال أبو عبيد في غريب الحديث<sup>(١)</sup> : "قال الكسائي.. وأما حديث آدم عليه السلام: إنه استحرم حين قتل ابنه، فمكث مئة سنة لا يضحك. ثم قيل له: حياك الله وبياك. قال: وما بياك؟ قيل: أضحكك. فإن بعض الناس يقولون في بياك: إنه إتياع. وهو عندي - على ما جاء تفسيره في الحديث - إنه ليس بإتياع. وذلك أن الإتياع لا يكاد يكون بالواو، وهذا بالواو.. ومن ذلك قول العباس في زمزم: هي لشارب حِلٍّ وبلٍّ. فيقال: إنه أيضا إتياع، وليس هو عندي كذلك لمكان الواو".

وجاء في لسان العرب تعليقا على قولهم: جوعا ونوعا<sup>(٢)</sup>: "قال (ابن برة): والصحيح أن هذا ليس إتياعا لأن الإتياع لا يكون بحرف العطف، والآخر أن له معنى في نفسه ينطق به مفردا غير تابع".

ولكن أبا الطيب اللغوي<sup>(٣)</sup> رفض هذا الرأي، ورد عليه ردا حسنا، معتمدا على مسلك العرب في تعبيرهم. فقد رآهم يقولون: هذا جائع نائع، فدل على أنه إتياع. ورآهم يقولون في الدعاء على الإنسان: جوعا ونوعا، فأدخلوا الواو. فلو اعتمدنا عليه قلنا إنه ليس إتياعا. ومحال أن تكون الكلمة الواحدة مرة إتياعا ومرة غير إتياع. إذن ليس الاعتبار بوجود الواو أو عدمها.

ونستبين من دراسة أمثلة الإتياع أنه ليس من المحتم أن يتألف من لفظين فقط، بل قد يتألف من ثلاثة فيقال<sup>(٤)</sup>: إنه لحسن بَسَنَ قَسَنَ. ولحمه خظا بظا كظا، وإنه لقبيح شَقِيحَ لَقِيح. ويبدو أنه تألف أحيانا من أكثر. قال أبو الطيب<sup>(٥)</sup>: "يقال في الكثرة: إنه لكثير نثير بثير بذير عقير، وعمير أيضا".

(١) المزهر ١: ٤١٥.

(٢) مادة نوع.

(٣) ٣.

(٤) أبو الطيب ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٩٣، ٩٦، ٩٩.

(٥) ٦٢.

٤ - من حيث الغرض: أول من تعرض للغرض من الإتيان الكسائي، وأعلن أنه يراد منه التوكيد قال <sup>(١)</sup>: "إنما سمي إتياناً لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها". ويؤكد لنا صحة هذا القول الجواب الذي تلقاه ابن الأعرابي من العرب حين سأله عن معنى شيطان ليطان.

واتفق أبو علي القالي <sup>(٢)</sup> مع الكسائي، غير أنه يقصر التوكيد على نوع واحد من الإتيان، ذلك الذي يكون فيه اللفظ التابع بمعنى المتبوع.

ووافقهما ابن الدهان، وجعل الإتيان من قبيل التوكيد اللفظي، وأتى بالعلل التي تدعم رأيه. قال السيوطي <sup>(٣)</sup>: "قال ابن الدهان في "الغرة" في باب التوكيد: منه قسم يسمى الإتيان نحو عطشان نطشان، وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر. والدليل على ذلك كونه توكيداً للأول غير مبين معنى بنفسه عن نفسه، كأكتع وأبضع مع أجمع.. والذي عندي أن هذه الألفاظ تدخل في باب التوكيد بال تكرار، نحو رأيت زيدا زيدا، ورأيت رجلاً رجلاً. وإنما غيرَ منهما حرف واحد لما يجيئون في أكثر كلامهم بالتكرار..".

وأعلن السيوطي <sup>(٤)</sup> وجود قوم يفرقون بين الإتيان والتوكيد. واعتمادهم في هذه التفرقة على أمرين: أولهما أن ألفاظ الإتيان تختلف عن أكتع لأنها تجري على المعرفة والنكرة، على حين لا تجري أكتع إلا على المعرفة، ولأنها غير مفتقرة إلى تأكيد قبلها بخلاف أكتع. والثاني أن الإتيان ما لم يحسن فيه واو العطف، والتأكيد تحسن فيه الواو.

(١) المزهر ١: ٤١٥.

(٢) الأمل ٢: ٢٠٨.

(٣) المزهر ١: ٤٢٤.

(٤) المزهر ١: ٤٢٤ - ٢٥.

ويتفق مع هؤلاء تاج الدين السبكي الذى قال <sup>(١)</sup>: "الفرق بينه وبين التأكيد أن التأكيد يفيد مع التقوية نفي احتمال المجاز. وأيضا فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع والتأكيد لا يكون كذلك".

ونستطيع أن نضم إليهم أبا الطيب اللغوى لأنه جعل المواد التى أدخلها فى كتابه صنفين: الصنف الأول سماه الإلتباع، وهو ما لا ينفرد اللفظ فيه أبدا. وسمى الثانى التوكيد، وهو ما يمكن أن يستقل لفظه الثانى بنفسه. وبرغم ذلك لم يكشف لنا أبو الطيب الغرض من الإلتباع. ولعله تعرض لذلك فى الجزء المفقود من مقدمته.

أما أحمد بن فارس فرأى أن الإلتباع لا يقصد إلى التأكيد وحده، بل إليه وإلى ما سماه الإشباع دون أن يحدده، كما نستبين فى قوله الذى أوردته سابقا.

ويؤدى بنا هذا إلى أن العلماء لم يتفقوا على تصور واحد للإلتباع، وأن بعضهم أعطاه صفات حرّمه بعضهم الآخر إياها. وكانت الثمرة الطبيعية لهذا أن اختلفت الأقسام التى وضعوها له. وأقدم ما بين يدي من أقسام ما اضطلع به أبو على القالى. وكشف عنه فى قوله <sup>(٢)</sup>: "الإلتباع على ضربين:

فضرب يكون فيه الثانى بمعنى الأول فيؤتى به توكيدا، لأن لفظه مخالف للفظ الأول.

وضرب فيه معنى الثانى غير معنى الأول".

ويؤخذ على هذا التقسيم أنه أهمل ما لا معنى له من الإلتباع، وهو الأصل؛ وأهمل صورة التابع. وقد فطن أحمد بن فارس إلى هذا النقص وأراد أن يتجنبه. فجاء بتقسيمين لا واحد، نظر فى الأول منهما إلى صورة التابع، وفى الثانى إلى معناه. قال <sup>(٣)</sup>: "هذا كتاب الإلتباع والمزاوجة. وكلاهما على وجهين:

(١) المزهر ١: ٤١٦.

(٢) الأمالى ٢: ٢٠٨.

(٣) ٢٨.

أحدهما أن تكون كلمتان متواليقان على روى واحد.

والوجه الآخر أن يختلف الرويان.

ثم تكون بعد ذلك على وجهين:

أحدهما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلا أنها كالإتباع لما

قبلها.

والآخر: أن تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاق".

ويمكن أن نأخذ على هذا التقسيم أيضا أنه أهمل الوزن.

وأشمل تقسيم للإتباع هو الذى قام به عز الدين التنوخى. وقال فيه: "إن

الإتباع يكون فى الأسماء وفى الأفعال:

(١) والإتباع الاسمى قسمان:

(أ) إما أن يكون التابع متصلا بالمتبوع وبمعناه، أو ليس له معنى؛ ثم لا

يجىء مفردا.

وهو نوعان:

١ - نوع يجىء التابع فيه بلفظ واحد بعد المتبوع، فهو حسن بسن، وهو حار

يار.

٢ - نوع يجىء فيه لفظان بعد المتبوع نحو حسن بسن قسن، ويكثر أن تكون

الكلمة التابعة مبدوءة بميم نحو صَقْر مَقْر، وشَدْر مَدْر.

(ب) وإما أن يكون التابع متصلا بالمتبوع وله معنى، ولا يجىء مفردا نحو

عطشان نطشان.

(٢) والإتباع الفعلى:

١ - والأفعال فى هذا القسم الثانى قد تكون ظاهرة ولفظ واحد نحو عيس

ويَسر.

٢ - وقد تكون مقدرة المصادر التي قدرت أفعالها نحو قَبَّحَا له وشُقَّحَا.

وقد يجيء الإِتباع الفعلى بلفظين تابعين نحو لا بارك الله فى الشعوبى ولا تارك ولا دارك".

والحق أن الإِتباع ظاهرة لغوية، واسعة النطاق، متعددة الأشكال، كثيرة الأسباب والغايات. ويجب أن ننظر إليها فى ضوء من أشكالها الأخرى لنحسن رؤيتها، ونتمم تصورها.

فاللغة عرفت ألوانا أخرى من الإِتباع ربما لم ترد على الخاطر فى هذه الدراسات، ولكن ذلك واجب لأنها ذات صلة بما نتحدث عنه الآن.

فقد أجرى العرب - وغير العرب - ألوانا من الإِتباع، فطن إليها اللغويون والنحويون والصرفيون ودرسوها. ولكنهم لم يربطوا بينها وبين ما بين أيدينا الآن من إِتباع. ونحن حين ننظر فى هذه الألوان نستطيع للتيسير أن نصنفها فى فئتين: الفئة الأولى جرت فى المفردات اللغوية، والثانية فى المركبات.

أما المفردات فقد خضعت لنوعين من الإِتباع: نوع جرى فى حركاتها، وآخر فى حروفها. وكلا النوعين يضم المطرد من الإِتباع وغير المطرد.

أما الإِتباع المطرد فى حركات المفردات فيتمثل فى عدة أبواب نحوية وصرفية.

فالقياص فى جمع المؤنث السالم من الألفاظ الثلاثية الساكنة الوسط أن تتبع عينها فاءها. فما كان على فَعلة جمع على فَعَلات مثل تمرّة وتمرات، وما كان على فُعلة جمع على فُعَلات مثل حجرة وحجرات إلا إذا كانت الكلمة معتلة العين أو اللام، أو كان المتكلمون من بنى هذيل أو تميم. فلهم أحكام أخرى.

والقياس فى الفعل الماضى عند بنائه للمفعول: إن كان مبدوءا بقاء زائدة أن يضم حرفه الثانى إِتباعا لأوله مثل تُنْوزِع و تُقْوتِل. والقياس فى فعل الأمر المأخوذ من فَعَل يفعل أن تضم همزة الوصل فيه إِتباعا لضمة عينه.

والقياس عند بنى تميم فيما كان على نُعيل الحلقي العين من الأفعال كشهد،  
والأسماء كَفَخِذ، والصفات كَمَحِك، وما كان على فَعِيل الحلقي العين أيضا  
كسعيد ورغيف، القياس عندهم فيها إتباع الفاء للعين فيقولون شِهْدِ وفَخِذِ  
ورغيف.

وقال عيسى بن عمر: أن كل (فُعِل) كان، فمن العرب من يخففه، ومنهم  
من يثقله نحو عسر وعسر، ويسر ويسر (بالسكون والضم).

وإن كان عين (فعل) المفتوح الفاء حلقيًا ساكنا جاز تحريكه بالفتح، نحو  
الشُّعْر والشُّعْر واليُحْر واليُحْر، (بالسكون والفتح)، وعد ذلك إتباعا لفتحة الفاء.

وأما الإِتباع غير المطرد في حركات المفردات فأمثل له بقوله: اليَغيرة،  
أتبعوا الميم للين، ومِئْتَن: أتبعوا الميم للتاء، وأنبُوك: أتبعوا الباء للهمزة، ومُنْذ  
أتبعوا الميم للذال عند من قال: إن أصلها: مِنْ ذو وغيرها.

كل هذه الألوان من الإِتباع: المطرد وغير المطرد، إنما ارتكبتها العربية لتيسر  
على المتكلم النطق. فبدلاً أن تقوم أجهزة النطق بعملين مختلفين في موضعين  
متقاربين مما قد يتطلب من الناطق جهداً أو وعياً، كفته اللغة مؤونة ذلك بإزالة  
الاختلاف وجعل العملين متشابهين. وإذن فالغرض من الإِتباع في مثل هذه  
الأحوال تيسير النطق وجعله عفويًا.

وأقصد بالإِتباع في حروف المفردات ما يجرى فيها حين تخضع لإبدال أو  
إدغام. فالقياس المطرد في نون الأفعال المبدوءة بميم جواز قلب نونها ميماً في  
متابعة ليم الفعل ثم إدغام الميمين معاً. فنقول أمْحَى في انمحي. والقياس المطرد  
في تاء افتعل من الأفعال التي فاؤها دال أو طاء أو ظاء أو ثاء أو صاد أو سين أو  
زاي أو ضاد جواز قلب التاء إلى حرف مماثل للفاء إتباعاً لها ثم إدغام الحرفين  
فنقول أدان وأدكر وأظلم.

وانما تجرى اللغة ذلك لتجعل للحرفين الذين كانا مختلفين مخرجا واحدا، فتيسر على الناطق أن ينطق بهما، كما حدث في الألوان السابقة من إتباع الحركات.

كذلك تخضع المركبات لألوان مشابهة من الإتباع، اطرد منها ما كان في الفعل المضع حين يلتقى بساكن آخر، فقد كان الإتباع أحد المسالك التي سار فيها العرب للتخلص من التقاء الساكنين. فقالوا: شد الحبل، وعز، وعض، بإتباع لام الفعل لفائه. كذلك لجأ بعضهم إلى الإتباع للتخلص من التقاء الساكنين في ميم الجمع، فقالوا: عليهم الذلة. كقراءة أبي عمرو، وعليهم القتال كقراءة حمزة بإتباع الميم لحركة ما قبلها.

ومن الألوان غير المطردة في التخلص من الساكنين القراءات الشاذة (قَمَ الليل) و(لقدُ استهزئ) و (قالتُ اخْرُج) بإتباع الحرف الساكن الأول لحركة الحرف الذى بعد الساكن الثانى.

ومن غير المطرد أيضا قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بإتباع الميم للحاء بعدها.

والمقصود بهذه الإجراءات ما قصد بما جرى في المفردات: التخفيف القائم على تماثل العمل الذى تقوم به أجهزة النطق.

وتخضع المركبات لإتباع يجرى في الحروف أيضا. أشهر أمثلته ما جاء في الحديث النبوى: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"، فغير موزورات (من الوزر) حُولت إلى مأزورات إتباعا لمأجورات.

ومثاله أيضا الحديث النبوى فى عذاب القبر "لا دَرَيْت ولا قَلَيْت ولا اهتديت" فأبدل واو (تلوت) ياء إتباعا لياءى الفعلان قبله وبعده.

ومثاله أيضا قولهم: أنى لآتيه بالغدايا وبالغدايا. فجمعوا العشيّة على العشايا متابعة للغدايا.

كذلك تنوين المنوع من الصرف فى قوله تعالى: (سلاسل وأغلالا)، نونت  
سلاسل متباعدة لأغلال.

ويمكن أن نجعل منه زيادة (ال) فى (يزيد) فى قول ابن ميادة:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا      شديدا بأحناء الخلافة كاهله

فربما فعل ذلك إتباعا للوليد.

إذا نظرنا إلى هذه الأنواع من الإتياع لم نجد المقصود منها التخفيف. كما  
كان الحال فى الأنواع الأولى، وإنما المقصود المشاكلة الصوتية: أعنى أن يكون  
لكل من اللفظين رنين متمائل. فيقع فى الأذن عذبا، وفى الوجدان حلوا.  
فالغاية هنا الجمال الصوتى، الشبيه بما نجد فى السجع والقافية والجناس.

ونخرج من هذا بأن الإتياع فى مجاله الأكبر يمنح الناطق خفة وسهولة،  
وفى مجاله الأصغر يمنح السامع شعورا جماليا.

فإذا انتقلنا إلى ما درسنا من الإتياع وجدناه يستفيد قليلا من المجال الأكبر،  
وكثيرا من الجمال الصوتى.

ونحن حين نمعن النظر فى أسلوب الإتياع نجده يشبه أساليب أخرى  
تعرفها اللغة. فهو فى أصله صوت لغوى يتبعه صوت آخر مماثل له، أو إن  
شئنا الدقة التامة قلنا: صوت لغوى يتبعه صوت آخر مماثل لآخر الصوت  
الأول. فهما صوتان متمائلان فى ختامهما، وفى أكثر الأحيان فى القسط الأكبر  
من بنيتهما. فإذا ما اتفقا فى حرف واحد، وجدناهما يتفقان فى حرف آخر غير  
أنهما اختلفا فى موضعه، فجعله أحدهما أولا والثانى وسطا، مثل قَبِيح شَقِيح،  
وسَلِيح مَسِيح.

وأقرب الأمثلة على ما يشابه هذه الظاهرة ما يكون فى بابى الندبة  
والاستفهام، فالقاعدة فى المندوب أن يُفْتَحَ آخره ثم يُشَبَّعَ الصوت به حتى تتولد

الف مثل قولهم: وازيداه، فإن لم يمكن ذلك خوف اللبس أشبعت الكسرة فتولد ياء مثل واغلامكيه، أو الضمة فتولد واوا مثل واغلامهوه. فالمنذوب يقلى بصوت مماثل لصوته النهائى دلالة على التفجع.

وإذا رابك شىء فى كلام فاستفهمت عنه منكرا له، جئت بزيادة فى آخر الكلام دلالة على ذلك. فإن كان ما قبله مفتوحا، كانت الزيادة ألفا؛ وإن كان مكسورا. كانت الزيادة ياء؛ وإن كان مرفوعا، كانت الزيادة واوا. وإن كان ساكنا، حُرِّك لثلا يلتقى ساكنان، لأن هذه الزيادات مدات، والمدات سواكن فتحركه بالكسر كما يحرك الساكن إذا لقيه الألف واللام الساكن. فإذا قال الرجل: رأيت زيذاً. قلت: أزيدنيه. فإن قال: رأيت عثمان. قلت: أعثماناه؟ لثلا يلتقى ساكنان. ويقول: قدم زيداً، فتقول: أزيدنيه؟ فإن قال: أتانى عمر. قلت: أعمره؟ فهذه الزيادة المماثلة للصوت المختومة الكلمة به دليل على ما يعتمل بنفسك من إنكار.

وإذن فقد كانت الزيادة فى باب الندبة دلالة على التفجع، والزيادة هنا رمزا إلى الإنكار، وكانت الزيادة فى البابين مماثلة للحركة التى تنتهى بها الكلمة التى تلحق بالزيادة بها. وإذن فهذه الزيادة دلالة على الحالة النفسية التى يعيش فيها المتكلم حين تفوه بها.

والنتيجة الطبيعية لهذا أن اللغة العربية تلجأ إلى إتباع كلمة ما بصوت مماثل لنهايتها دلالة على ما يختلج فى وجدان المتكلم من مشاعر. وعلى ضوء من هذا نقول إنما الإتباع رمز على حالة شعورية خاصة تمتلك قائله: قد تكون إعجابا فى مثل حسن بسن، وقد تكون غضبا فى الدعاء... لا يهم.. فهما اختلف الشعور فالإتباع رمز له.

والأصوات التى أضافتها اللغة فى أمثال الندبة والاستفهام الإنكارى مبهمه، لم تتخذ شكلا، ولم تكتسب معنى، بل بقيت على حالتها الأولى، مجرد رمز

مبهم. وقد وقف كثير من أصوات الإتياع عند هذه المرحلة ولم يتعدّها إلى مجال الوضوح. فأقر العلماء أنه لا معنى له. وحااروا فى بعضه إذ حاولوا أن يلصقوا له معنى ما. ولكن بعض هذه الأصوات تعدى هذه المرحلة. واكتسب معنى مستقلا. وبعضها الآخر أُخذ من ألفاظ معروفة المعنى، صلحت من حيث أصواتها لأن تكون إتياعا. ولا شك أن أمثال هذا النوع اكتسبت من الاتصال المعنوى بين التابع والمتبوع توكيدا للفكرة التى تعبر عنها. ولا شك - عندى - أن النوع الأول - المكون من تابع مبهم - اكتسب توكيدا أيضا من التماثل الصوتى بين التابع والمتبوع، لأن المستمع غير المتنبه يظن أنه سمع اللفظ الواحد مرتين، تكريرا وتوكيدا.

وصفوة القول إن الإتياع ظاهرة لغوية جمالية: تدل على ما يعانىه المتكلم من انفعال. وتمنح المستمع متعة فنية. ويجب أن تدرس مع مثيلاتها من الظواهر اللغوية التى لا يقصد المتحدث فيها إلى الإخبار المجرد، ويرمى معه إلى المشاركة الوجدانية.

## محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	الأضداد
٥	مقدمة
٧	مدخل
٦٥	- الفصل الأول : التأليف في الأضداد
١٢٩	- الفصل الثاني : فصول عن الأضداد
١٤٣	- الخاتمة
١٤٩	- المراجع
١٥٣	- الإتياع